

المعاشات: قانون 57 الجديد حرص على تحقيق التقارب وتقليل الفجوات بين «العاملين في الحكومي والخاص»



أبوظبي: «الخليج»

قالت الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية إن المرسوم بقانون (57) لسنة 2023 بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية حرص على تحقيق التقارب وتقليل الفجوات بين المواطنين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، الأمر الذي جاء متوافقاً مع سعي الحكومة لاستحداث تشريعات تتناسب مع جهودها لتوطين القطاع الخاص. وأوضحت الهيئة أن من أهم النقاط التي استهدفها المرسوم الجديد بالتعديل هي سقف راتب حساب الاشتراك والذي تم رفعه للعاملين في القطاع الخاص من 50,000 درهم إلى 70,000 درهم، وهو السقف نفسه لراتب حساب الاشتراك الذي وضعه القانون للمؤمن عليهم العاملين لدى البعثات الإقليمية والدولية والبعثات السياسية الأجنبية العاملة في الدولة الذين تم شمولهم لأول مرة بالمرسوم بقانون رقم (57)، فيما سيعتد بحدود 100,000 درهم بحد أقصى لراتب حساب الاشتراك للعاملين في القطاع الحكومي. من ناحية أخرى، وحد المرسوم بقانون رقم 57 لسنة 2023 مسألة حساب متوسط راتب حساب المعاش للعاملين في

القطاعين الحكومي والخاص، ففي قانون رقم (7) لسنة 1999 يظل راتب حساب المعاش محسوباً على متوسط راتب حساب الاشتراك لآخر خمس سنوات عمل للعاملين في القطاع الخاص وعلى آخر ثلاث سنوات عمل للعاملين في القطاع الحكومي أو مدة الاشتراك بأكملها إن قلت مدة الخدمة عن ذلك، بينما في المرسوم الجديد يحسب لكلا العاملين في القطاعين على آخر 6 سنوات عمل أو مدة الاشتراك بأكملها إن قلت مدة الخدمة عن ذلك. أضيف إلى ذلك أن القانون الجديد أتاح ميزة الجمع بين المعاش والراتب لكلا العاملين في القطاعين الحكومي والخاص بعد قضاء 30 سنة في الخدمة سواء كانت هذه الخدمة في قطاع حكومي أو خاص، وهو الأمر الذي يقتصر في قانون (7) لسنة 1999 على من أمضى 25 سنة في العمل الحكومي. كما تدعم الحكومة وفق المرسوم الجديد رقم 57 العاملين في القطاع الخاص من خلال تحمل نسبة 2.5% من النسبة المستحقة على صاحب العمل عن المواطنين الذي تقل رواتب حساب اشتراكاتهم عن 20,000 درهم بحيث يتحمل صاحب العمل 12.5% في هذه الحالة، بينما يلتزم بسداد النسبة كاملة (15%) لمن تزيد رواتب حساب اشتراكهم على هذا الحد.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024